كلمة ونص

محمد راكان مصطفى

الطاقة البديلة حاملة مستقبل الاقتصاد

لا يخفى على أحد الوضع الاقتصادي الذي تمر به البلاد والصعوبات التي تواجه الإنتاج بمناحيه كافة، أمام الحصار الاقتصادي الخانق.

ولكونه لا يمكن النهوض بالاقتصاد الوطني من دون المشاريع الاستثمارية، وبما أن الأرضية اليوم باتت مهيأة لانطلاق هذه المشاريع، عبر المزايا التي قدمها قانون الاستثمار الجديد رقم ١٨ لعام ٢٠٢١، الذي راعى متطلبات العملية الاستثمارية للمستثمر السوري والأجنبي وبصورة عصرية، عبر فلسفة منح الحوافز التي تقوم على التمايز ما بين القطاعات والمشاريع حسب الأولويات التنموية، وبما يتناسب مع سياسة الدولة خلال مرحلة التعافي وإعادة الإعمار.

ويمكن القول إن التركيز على منح مزايا خاصة لمشاريع الطاقات البديلة في القانون رقم /١٨/ كان خطوة في مكانها، أمام الصعوبات التي تواجه العملية الإنتاجية بسبب قلة حوامل الطاقة نتيجة قلة الكهرباء والواردات النفطية، لما لهذه المشاريع من أهمية ولما لها من انعكاسات مهمة على القطاعات الخدمية والاقتصادية عامة، باعتبار أن توفير الطاقة هو العصب الأساسي لأي عمل آخر سواء بالنسبة لحياة المواطنين اليومية أم بالنسبة للأعمال والنشاطات الاقتصادية بمختلف أشكالها الزراعية والصناعية والخدمية.

ومن المهم التنويه إلى أن المزايا والمحفّزات التي تمّ منحها لمشاريع الطاقات البديلة لا تقتصر على المزايا الجمركية المتعلقة بإعفاء مستوردات هذه المشاريع من الآلات والتجهيزات وخطوط الإنتاج ووسائط النقل الخدمية غير السياحية من كل الرسوم الجمركية والمالية والإضافات غير الجمركية، كما أنها لا تقتصر على الحوافز الضريبية التي بنتيجتها تحصل هذه المشاريع على إعفاء ضريبي بمقدار /٥٠/ بالمئة/ لمدة /١٠/ سنوات، وإنما تزداد هذه الحوافز مع زيادة عدد العمال الذين يتم تشغيلهم في مثل هذا النوع من المشاريع لتصل إلى حسم ضريبي إضافي لمدة /٥/ سنوات بنسبة ٥ بالمئة عن كل ١٠٠ عامل سوري الجنسية مشترك في التأمينات الاجتماعية يتم استخدامهم في هذه المشاريع، وكذلك الأمر تنزيل النفقات التي تهدف لتحقيق المسؤولية المجتمعية من الأرباح الخاضعة للضريبة.

وبالعودة إلى ما كانت قد أعلنته وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية خلال عام ٢٠٢١ بأن إنتاج مكونات الطاقات البديلة قد تم تشميله ببرنامج إحلال المستوردات، فإن مشاريع من هذا القبيل ستحصل على مزايا خاصة تتعلق بتخصيص الأراضي اللازمة في المدن والمناطق الصناعية بشروط دفع ميسرة، بما يخفف من أعباء إقامة المشاريع في مرحلتي التأسيس والإنتاج، لتكون هذه المشاريع الحاملة لمستقبل الاقتصاد الوطني.

دعا إلى استخلاص السيليكون من رمل «القريتين» والحكومة إلى دعم الطاقات المتجددة

حريري: من المعيب عدم توطين تكنولوجيا تصنيع الخلايا الشمسية

حلب- خالد زنكلو

دعا خبير تصنيع الخلايا الشمسية والأستاذ في كلية العلوم بجامعة حلب الدكتور عبد القادر حريري إلى توطين تكنولوجيا تصنيع الخلايا الشمسية لتوليد الطاقات المتجددة، ورأى أن الحل راهناً لتأمين الكهرباء في ظل الأزمة التي تعيشها البلاد هو تأمين الطاقة النووية من إحدى الدول الصديقة السورية.

وشدّد على ضرورة توطين تكنولوجيا تصنيع الخلايا الشمسية واللواقط الحرارية والمخمرات البيولوجية لما لها من جدوى استثمارية على المدين المتوسط والبعيد، وعدّها من مسؤوليات الحكومة «حيث تعتبر تقانات الطاقات المتجددة من التقانات البسيطة، التي يمكن السيطرة عليها وتوطينها، وبالرغم من أن أكثرها تعقيداً، نسبياً، هي الخلايا الشمسية، لكنها في الحقيقة هي أبسط التقانات الإلكترونية، ومن المعيب عدم توطين هذه التقانة، التي أصبحت متوافرة في العديد من الدول الصديقة منها والمعادية، ففي نهاية الثمانينيات تم تشكيل اللجنة العليا للطاقات البديلة بتوجيه من الرئيس الراحل حافظ الأسد، وكان في الشرف أن أكون من ضمنها، وجرى وضع خطة وطنية لم تستطع الحكومات السابقة تنفيذها».

وطالب الحكومة السورية القادمة بدعم الطاقات المتجددة «على الأقل، على غرار دعمها للكهرباء، ووضع آليات للاستثمار الأمثل للقطاعين الخاص والعام»، ولفت إلى أن الرمل الموجود في مدينة القريتين وغيرها من المناطق السورية «والمستخدم حالياً في البناء، وسابقاً في صناعة الزجاج، يعتبر ثروة وطنية، فبمجرد تحطيم الأوكسجين عبر إرجاع أوكسيد السيليكون والحصول على سيليكون خام، يزيد سعر كل كيلو غرام منه عن دولار، والسوق العالمي بحاجة إليه، حيث الأفضل تقنية السيليكون الناتج وتحويله إلى سيليكون نقي يستخدم في الصناعات الإلكترونية، ليفوق سعر الكيلو غرام منه خمسين دولاراً».

وحول إمكانية الاستغناء عن الطاقة الأحفورية من نفط وغاز مستقبلاً، أجاب حريري: «في الوقت الحالي لا يمكن الاستغناء عن الطاقة الأحفورية في المدن الكبرى، بل هي طاقة مساندة وداعمة، كما يحدث في بعض الدول الأوروبية، أما البديل الحالي للطاقة الأحفورية فهو الطاقة النووية، التي يمكن تأمينها من الدول الصديقة وربما يتم تحرير حقولنا النفطية والبدء باستثمار وإنتاج الغاز».

وأشار إلى أن الطاقة الشمسية تمتاز عن طاقة الرياح «بشمولية وجودها على كامل الجغرافيا السورية، أما طاقة الرياح فهي موجودة اقتصادياً في فتحة حمص وفي الجولان وفي الشمال، وقد يكون النظام المختلط (شمسي– ريحي) هو النظام الأمثل لمساحة كبيرة من الجغرافيا السورية وبخاصة في فصل الشتاء، وفي الأرياف وأماكن الزراعة وتربية الحيوانات، يضاف إلى النظام المختلط التحويل البيولوجي والكتلة الحيوية».

وعن كون الطاقة الشمسية خياراً جيداً كطاقة بديلة للإفادة منها في سورية، قال حريري: «تعتبر الطاقة الشمسية بتحويلاتها الثلاثة أحد الخيارات المهمة للاستخدام في سورية، وخاصة في هذه الظروف وارتفاع سعر النفط محلياً وعالمياً، ولعل أهم هذه التحويلات للطاقة الشمسية هو التحويل الكهربائي المباشر باستخدام الخلايا الشمسية بأنواعها المختلفة، إذ مازالت الخلايا الشمسية السيليكونية تتصدر الاستخدام، والمتوافرة في الأسواق العالمية وبعدة طرائق في التصنيع، فمنها أحادي البلورة أو متعدد البلور أو الخلايا السيليكونية الأمورفسية».

وأضاف: «تملك سورية المواد الأولية التي تساهم وتدعم فكرة التصنيع من خلال امتلاكها حقولاً تحوي أوكسيد السيليكون وبكميات كبيرة جداً، ربما يجعلها من أهم الدول في التصنيع والتصدير للسيليكون العالي النقاوة والذي يستخدم في الصناعات الإلكترونية كافة ومنها الخلايا الشمسية، بالإضافة إلى أن المناخ السوري ملائم جداً للتحويلين الحراري والكهربائي للطاقة الشمسية في المدن والأرياف، ففي المدن الكبيرة تكون طاقة مساندة، أما في الأرياف فيمكن أن تكون طاقة أساسية إضافة إلى الطاقات المتجددة الأخرى كطاقة الكتلة الحيوية وطاقة الرياح عند توافرها».

وعدّد الميزات الإيجابية للطاقة الشمسية لجهة تلبيتها الشروط الواجب توافرها في أي منبع مستقبلي للطاقة «فالمنبع الجيد يجب أن يحقق ثلاثة شروط جوهرية وهي منبع نظيف وخال من التلوث ومنبع متجدد وغير قابل للنضوب، عدا كونه اقتصادياً مقارنة بمنابع الطاقة الأخرى، وهذه الشروط يحققها المنبع الباقي الشمسي، أما الميزة السلبية للطاقة الشمسية في عدم توافرها ليلاً، لكن هذه الميزة تم التغلب عليها عن طريق تخزين هذه الطاقة لتتمكن من استخدامها ليلا، والميزة السلبية الأخرى لهذه الطاقة ولكافة الطاقات المتجددة هي سيطرة شركات النفط عليها، وبالتالي ليس من مصلحة هذه الشركات إطلاق هذه الطاقات للاستثمار».

وتمنى من الحكومة القادمة، وفي ظل أزمة الكهرباء التي تعيشها البلاد «أن تكون أكثر جدية من سابقاتها لتسهيل استثمار وتوطين تكنولوجيا تصنيع الطاقات المتجددة، فعلى سبيل المثال يمكن منح قروض من دون فوائد للمستثمرين وللصناعيين»، ونوه إلى أن الصين «وهي دولة صديقة ورائدة في هذا المجال، وهي بلا ريب بحاجة للسيليكون في كل صناعاتها الإلكترونية، لذا فإن مشاركتها في هذا المجال ستكون مفيدة لكلتا الدولتين، الأمر الذي يمكننا من الإفادة من تجربة أصدقائنا الهنود في مجال الكتلة الحيوية والمخامر البيولوجية. وعلى الحكومة العمل على تطوير التجربة والخبرة المحلية في مجال طاقة الرياح في حمص والاستفادة من خبرات مركز الدراسات والبحوث العلمية».

وختم حديثه بالقول إنه «يمكن القول، وبناء على التوجه العالمي الجديد، إن الطاقات المتجددة، وخصوصاً طاقة الشمسية والريحية، هي الخيار الأنسب لمستقبل واعد ولحياة خالية من التلوث، وهما طاقتان دائمتان مادامت الحياة مستمرة، وكل ما أتمناه هو توطين تكنولوجيا الطاقات المتجددة في القطر والإفادة من مناجم السيليكون لتحويلها إلى سيليكون نصف ناقل».

يذكر أن الدكتور عبد القادر حريري، حصل على الدكتوراه من بريطانيا عام ١٩٨٥ ببحث يهتم بالخلايا الشمسية المصنعة من الأفلام الرقيقة، ونشر سبعة أبحاث وشارك بعدد من المؤتمرات العلمية، ومثّل سورية في العديد من المؤتمرات والندوات والزيارات العلمية في الطاقات المتجددة، وسبق له أن أسس وحدة التحويل الفوتوفلطائي في المعهد العالي التابع لمركز الدراسات والبحوث العلمية، وحصل على الزمالة من المركز الدولي للفيزياء النظرية في مدينة تريستي الإيطالية الذي حصل مؤسسه على جائزة نوبل في الفيزياء.

إبراهيم: الدستور لم يحدد مدة زمنية لتشكيل الحكومة وهي ملزمة بعرض بيانها تحت قبة مجلس الشعب خلال شهر من تشكيلها

العكام لـ«الوطن»: أحد أسباب استمرار الحرب على سورية عدم السماح بالتدخل الخارجي بالسيادة وفي تشكيل الحكومة

محمد منار حميجو

بينت مقرر لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية في مجلس الشعب غادة إبراهيم أن الدستور لم يحدد مدة زمنية لتشكيل الحكومة، مشيرة إلى أنه جرت العادة أن يتم تشكيل الحكومة خلال فترة وجيزة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكدت إبراهيم أن الحكومة ملزمة بعرض بيانها الحكومي تحت قبة مجلس الشعب خلال شهر من تاريخ تسمية الوزراء بالمرسوم الذي يصدر عن رئيس الجمهورية وليس من تاريخ تكليف رئيس مجلس الوزراء.

بدوره أوضح عضو مجلس الشعب وأستاذ القانون العام في كلية الحقوق بجامعة دمشق محمد خير العكام أنه لا يوجد مدة زمنية في الدستور محددة تلزم رئيس مجلس الوزراء المكلف تشكيل الحكومة، لافتاً إلى أن رئيس مجلس الوزراء المكلف له كل الحرية في اختيار وزرائه لكن شريطة أن يوافق على هذه التشكيلة رئيس الجمهورية باعتبار أن الدستور ينص بأنه يسمي رئيس مجلس الوزراء والوزراء بمرسوم.

وفي تصريح لـ«الوطن» اعتبر العكام أن البيئة السياسية في سورية تسمح وتسهل بتشكيل الحكومة بسرعة، مؤكداً أن من أحد أسباب استمرار الحرب على سورية هو أنهم لم يستطيعوا اختراق سورية دستورياً والهيمنة والتدخل في القرار السيادي السوري ومنه التدخل في تشكيل الوزارة «الحكومة» فالدولة السورية لم تسمح بأي تدخل خارجي في هذا الموضوع.

وأشار إلى ضرورة أن يكون الفريق الحكومي منسجماً مع بعضه لأنه ملقى على الحكومة مهام كثيرة وهي مواجهة هذا الحصار الاقتصادي وتوفير مقومات الصمود للشعب السوري وبالتالي أمامها عمل كبير، مضيفاً: معايير اختيار الوزراء يجب أن تكون مبينة على الاختصاص والمهارة والانتماء ونظافة اليد.

وفيما يتعلق بمدى مشاركة المعارضة الوطنية في الحكومة بين العكام أنه لا يوجد ما يمنع قانوناً تمثيلها في الحكومة وقد مثلت سابقاً في حكومات سابقة، لافتاً إلى أن أي معارضة استنجدت بالخارج ضد وطنها لن يكون لها تمثيل في الحكومات القادمة.

وتوقع العكام ألا يتأخر تشكيل الحكومة وأن التغيير لن يكون كبيراً لكن في الوقت نفسه لن يكون محدوداً.

وبيّن العكام أن رئيس مجلس الوزراء يعرض بيان الحكومة الجديدة تحت قبة مجلس الشعب لمناقشته، موضحاً أن الحكومة تلتزم في البيان أمام المجلس وتحاسب فيما بعد على أساس بيانها ومن الممكن تبدأ المحاسبة من الناحية الدستورية من اليوم الثاني من عرضه تحت القبة، ومشيراً إلى أنه يجب أن تعطى الحكومة مدة مناسبة لتنفيذ ما يتضمنه البيان الحكومي الذي تم عرضه تحت قبة المجلس.

> أتوقع ألا يكون التغيير كبيراً كما أنه لن يكون محدوداً

خلل كبير يشوب تطبيق الآلية الجديدة لتوزيع الخبز في طرطوس

مواطنون خسروا مخصصاتهم بانتظار الرسائل.. ومدير التموين: لم يتم تفعيل الرسائل لكن يمكن للمواطن الحصول على مخصصاته من المعتمد

هيثم يحيى محمد

تلقت «الوطن» أول من أمس الأحد عشرات الشكاوى من أبناء محافظة طرطوس هاجموا فيها الآلية الجديدة التي بدأ تطبيقها لتوزيع الخبز وقد استمرت الشكاوى حتى إعداد هذه المادة بعد ظهر أمس وتركزت حول عدم وصول الرسائل للكثير من المواطنين وبالتالي عدم حصولهم على الخبز من المعتمدين في الوقت الذي أعيدت فيه الكميات إلى الأفران من قبل معتمدين لم يتمكنوا من بيعها لعدم وصول الرسائل للمواطنين أو عدم تفعيل البطاقات.

وأشارت الشكاوى إلى قلة وزن ربطة الخبز المنتج في مخابز القطاع الخاص، حيث إن الربطة فيها سبع خبزات أو أقل ووزنها بحدود ٧٠٠ إلى ٨٠٠ غرام فقط، ناهيك عن سوء نوعية الخبز المنتج وتأخر وصوله للكثير من المعتمدين حتى المساء أو منتصف الليل وإعطاء بعض المعتمدين مخصصاتهم من مخبزين بدل مخبز واحد وعدم كفاية الكمية عند بعض المعتمدين للأشخاص المسجلين لديهم. وزيادة سعر الربطة على ٢٥٠ ليرة في الكثير من الأماكن.

وطالب الشاكون بالتراجع عن هذه الآلية وتأمين رغيف الخبز بنوعية جيدة وبالسعر الرسمي المحدد وبالكميات التي يحتاجها المواطن والابتعاد عن التجريب في الوضع الحالي.

ووضعنا كل هذه الشكاوى وغيرها أمام مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بطرطوس يوسف حسن، فأجاب بالقول: إن التطبيق لم يفعل وصول الرسائل للمواطنين لكن كل مواطن مسجل وموطن ببطاقته عند معتمد يحصل على مادة الخبز التموينية وتم إعلام كافة المعتمدين لأخبار المواطنين بأن ميزة الرسائل غير مفعلة.

أما فيما يخص نقص وزن ربطة الخبز ونوع النوعية والسعر الزائد فإن دورياتنا موجودة بشكل يومي لمراقبة الخبز وبلغ عدد الضبوط المنظمة بهذا الخصوص منذ بداية التطبيق إلى ٢٤ ضبطاً بموضوع نقص الوزن وسوء النوعية والبيع بسعر زائد.

وأضاف: إن البرنامج يعمل على البطاقة من دون رسالة حالياً ويمكن للمواطن التأكد عند قطع البطاقة بالكمية المخصصة له ومكتب الشكاوى بالمديرية يستقبل الشكاوى على مدار الساعة.

قسم الأطفال في المشفى الوطني في السويداء بسعة ٢٦ سريراً يستقبل أكثر من ٤٠ طفلاً

السويداء -عبير صيموعة

شكل عدم وجود قسم للأطفال في أي من المشافي على ساحة المحافظة باستثناء قسم وحيد في المشفى الوطني بالسويداء ضغطاً كبيراً عليه من ازدياد الحالات المرضية الموسمية لدى الأطفال وخاصة الإنتانات التنفسية والإسهالات.

وفي جولة لـ«الوطن» في القسم ولقاء الأمهات المرافقات لأطفالهن أكدن أن المشكلة الأساسية هي الأعداد الكبيرة للأسرة التي يشغلها الأطفال في الغرفة الواحدة مع عدد القبولات الكبير إضافة إلى عدم توفر بعض أنواع الأدوية وخاصة المتعلقة بالإنتانات والتشنجات التنفسية ودواء الديموفيت واضطرار معظمهن للجوء إلى الصيدليات لتأمين الدواء فضلاً عن عدم وجود الكادر التمريضي الكافي لإجراء جلسات الرذاذ لأطفالهن بسبب الضغط الكبير في العمل مما يدفعهن إلى إجراء الجلسات بأنفسهن بعد تدريب وتوجيه الكادر التمريضي، مشيرات إلى وجود طبيبة مقيمة وحيدة في القسم.

ورغم جميع الشكاوى تلك أكد الأهالي أن ما يقوم به الكادر التمريضي في القسم من جهود تفوق طاقاتهم وأنهم يقدمون كامل الرعاية لأطفالهم دون كلل أو ملل.

كما أشارت بعض الأمهات إلى مشكلة مرافقي المرضى الذين يشكلون ازدحاما في القسم ويعرقلون العمل فضلاً عما يشكلونه من عرقلة لعاملات النظافة خاصة مع وجود دورة مياه وحيدة ضمن القسم لا تستوعب الكم الهائل من المرضى والمرافقين.

وفي جولة لـ«الوطن» على قسم الأسرة اتضح مدى الضغط والاكتظاظ في الغرف والتي دفعت الكادر التمريضي إلى وضع كثير من الأطفال في قسم الأذنية والعينية بعد أخذ غرفتين من القسم لمصلحة قسم الأطفال ورغم هذا الإجراء ما زال الاكتظاظ سيد الموقف وبين الكادر التمريضي وجود ٤ غرف ضمن القسم تضم ٢٦ سريراً إضافة إلى ما تم إلحاقه من أسرة في قسم الأذنية والعينية خاصة حيث إن عدد الأطفال الذين يتم إدخالهم ضمن القسم يزيد على ٤٠ طفلاً ما دفع إلى إدخال سرير سابع بين الأسرة في كل غرفة.

كما رصدت الوطن ضغطاً كبيراً في قسم الحواضن حيث سجلت جميع الحواضن البالغ عددها ١٦ حاضنة وأربع غواصات إشغالاً كاملاً مع إشارة الأهل ممن التقتهم «الوطن» إلى قيامهم بشراء كثير من أدوية الحواضن على نفقتهم الخاصة لعدم توفرها ضمن القسم مؤكدين عدم ارتعاجهم من القضية نظرا للاهتمام والرعاية التي يتلقاها أطفالهم ضمن قسم الحواضن، إضافة للازدحام والضغط ضمن قسم الإسعاف التابع للقسم بسبب الأعداد الكبيرة من الأطفال خاصة مع وجود ٤ منافس للرذاذ والتي تتعرض بدورها إلى أعطال متلاحقة بسبب الضغط الكبير.

ولعل اللافت في الأمر هو تخصيص غرفة عزل لمرضى كورونا من الأطفال مشغولة بمريض واحد إلا أنها دون نوافذ وتفتقد للتهوية فضلا عن أنه لا يتجاوز عرضها المترين بطول ثلاثة أمتار.

رئيس شعبة الأطفال في المشفى الوطني الدكتور وليد حمزة أوضح لـ«الوطن» أن القسم يستقبل يوميا ما يزيد على ٢٠٠ استشارة يتم قبول قسم منها في القسم حسب الحالة إضافة للمرضى المحولين من العيادات الخارجية مع إعطاء الدواء للمرضى الداخلين والمرضى المراجعين ما شكل ضغطاً كبيراً على القسم وكوادره.

وأكد وجود نقص في الأسرة والعناصر الطبية والتمريضية التي تحاول جاهدة تغطية كافة المرضى إضافة إلى وجود نقص ببعض أنواع الأدوية، موضحاً أن الأدوية بحسب المتوفر والوارد منها من وزارة الصحة رغم دعم الوزارة للقسم قليلة ضمن الظروف الحالية، موضحاً أن أدوية التغذية الكاملة لأطفال الحواضن مع أنواع أخرى يقوم الأهالي بشرائها على نفقتهم الخاصة لعدم وجودها وتعذر تأمينها.

قطن الحسكة جيد وإصابة النبات بديدان اللوز ضعيف جداً

الحسكة- دحام السلطان

بيّن مدير زراعة الحسكة رجب السلامة في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الحالة العامة لمحصول القطن جيدة في كل مناطق زراعته المتمركزة في مناطق أبو راسين واليعربية وتل براك والهول والجوادية والقحطانية ومعظم المناطق الشمالية من محافظة الحسكة، لافتاً إلى أن الإصابة بحشرة ديدان اللوز تكاد تكون فردية ومتفرقة ولا تتجاوز نسبة إصابة النبتة بين ١– ٢ بالمئة من حجم المساحة العامة المزروعة على مستوى الرقعة الجغرافية من المحافظة.

وأوضح السلامة أن حجم المساحة المزروعة وصلت إلى ٤٦٧٩ هكتاراً من أصل حجم المساحة المخططة لزراعته والبالغة ١٦٧٧٩ هكتاراً، وحجم المساحة المرخصة ١٧٨٣ هكتاراً وعدد التراخيص ١٢٣٤ ترخيصاً، مشيراً إلى أن طور نمو النبتة بمرحلة الجوز على الأفرع الثمرية وصل بين ٧– ٨ وبنسبة ٢٥ بالمئة من حجم المساحة المزروعة، و٢٠ بالمئة من حجم المساحة المزروعة بمرحلة الجوز على الأفرع الثمرية بين ٥– ٦، ونسبة ٢٥ بالمئة من حجم المساحة المزروعة بمرحلة الجوز على الأفرع الثمرية بين ٣– ٤، ونسبة ٢٠ بالمئة من حجم المساحة المزروعة بمرحلة الأفرع الثمرية بين ١– ٢.

وأشار مدير الزراعة إلى أن حجم المساحات المزروعة بالخضر ٨٥٨٧ هكتاراً، وهي مزروعة بمحاصيل خضر «الخيار والقثاء والباميا» والكوسا والفليفلة والباذنجان والفاصولياء الخضراء والبندورة والبصل الجاف والبطيخ الأحمر والأصفر والقرع».